WORLD ECONOMIC FORUM

أطلقتها في ختام أعمال الدورة الثانية لمجالس المستقبل العالمية

الإمارات تستدعي المستقبل بمبادرات غير مسبوقة

■ محمد القرقاوي متحدثاً في ختام أعمال الدورة الثانية لمجالس المستقبل العالمية | من المصدر

- محمد القرقاوي: دور ريادي للإمارات لتعزيز جهود عولمة المعرفة
- الإمارات تطلق بروتوكولات الذكاء الاصطناعي والثورة الصناعية الرابعة
- الدولة تؤهل سفراء المستقبل وتطلق مركز «الجاهزية للمستقبل»
- استضافة الدورة الثالثة للمجالس في 11 و12 نوفمبر 2018 بدبي
- نقاشات وحوارات بناءة بمشاركة 700 من نخبة العقول العالمية
- الشبكة العربية للثورة الصناعية الرابعة منصة معرفية متكاملة

■ دبي - البيان

أكد معالي محمد عبدالله القرقاوي وزير شؤون مجلس الوزراء والمستقبل، الرئيس المشارك لاجتماعات مجالس المستقبل العالمية، أن دولة الإمارات العربية المتحدة تقوم بدور ريادي لتعزيز جهود عولمة المعرفة وبناء قدرات الحكومات والمنظمات والمؤسسات في المجالات المستقبلية الحيوية.

وأعلن معاليه في كلمة ألقاها أمس في ختام أعمال الدورة الثانية لمجالس المستقبل العالمية عن إطلاق عدد من المبادرات وأطر العمل المستقبلية الهادفة إلى تعزيز جهود عولمة المعرفة وبناء قدرات الحكومات والمؤسسات الأخرى في المجالات المستقبلية الأكثر ارتباطاً بحياة الإنسان.

شبكة وبروتوكول ومركز

وكشف معالي محمد القرقاوي، عن إطلاق الشبكة العربية للثورة الصناعية الرابعة، وهي منصة ذكية متخصصة هادفة لتعزيز تبادل المعرفة والخبرات، لتشكل مركزاً للتعاون بين الحكومات العربية والمؤسسات ورواد الأعمال والخبراء ما يساعدها على تطوير أطر العمل والسياسات والبرامج التي تعزز تبني تقنيات الثورة الصناعية الرابعة.

وأعلن معاليه عن إطلاق بروتوكول عالمي للذكاء الاصطناعي، وبروتوكول عالمي للثورة الصناعية الرابعة بالشراكة بين حكومة دولة الإمارات، والمنتدى الاقتصادي العالمي «دافوس»، موضحاً أن ذلك يأتي في إطار المبادرات الهادفة لتمكين الحكومات والمجتمعات في مجالات التوجهات المستقبلية العالمية.

وأشار إلى أن الخطة التنفيذية ذات المحاور الستة التي تم إطلاقها العام الماضي من منصة مجالس المستقبل العالمي، شهدت تحقيق إنجازات مهمة على أكثر من صعيد، وأصبحت تشكل استراتيجية ترتكز على تمكين الإنسان، ولدينا حالياً مجلس وزاري للثورة الصناعية الرابعة واستراتيجية الإمارات للثورة الصناعية الرابعة التي تشكل إطار عمل حكومياً يدعم تبني تقنيات وأدوات هذه الثورة في تطوير عملنا في حكومة دولة الإمارات.

كما أعلن معاليه عن إطلاق مركز الإمارات للجاهزية للمستقبل الهادف إلى دعم وتمكين الحكومات والمؤسسات حول العالم، وبناء قدراتها في المجالات المستقبلية، عبر عدد من المبادرات والنماذج والمشاريع، التي تم البدء بتنفيذها فعلياً من منصة مجالس المستقبل العالمية، باعتماد نظام الإمارات لجاهزية المؤسسات للمستقبل الموجه للقطاع الحكومي.

وقال إن اجتماعات مجالس المستقبل العالمية في دورتها الثانية شهدت نقاشات وتوصيات مثمرة توصل إليها 700 من ألمع العقول والعلماء اجتمعوا في دولة الإمارات لتشكيل ملامح المرحلة المقبلة من التحول العالمي، التي تشكل مؤشراً رئيسياً لأداء الحكومات حول العالم وتتبنى تفعيل وإطلاق طاقات نحو 7,6 مليارات إنسان لتحقيق تغيير إيجابي وذي آثار ملموسة.

وأكد معالي محمد القرقاوي أن الرحلة إلى المستقبل متواصلة بزخم أكبر مدفوعة بالجهود لقيادة مرحلة جديدة عنوانها عولمة المعرفة، وتمكين الإنسانية من العلوم والأدوات المستقبلية الكفيلة بضمان مستقبل حياة أفضل، وأعلن عن استضافة دولة الإمارات الدورة الثالثة لمجالس المستقبل العالمية في دبي يومي 11 و12 نوفمبر 2018. الجدير بالذكر أن مجالس المستقبل العالمية شهدت في دورتها الثانية التي عقدت يومي 11 و12 نوفمبر 2017، مشاركة أكثر من 700 عالم ومستشرف مستقبل من 75 دولة حول العالم، ضمن 35 مجلساً ناقشت مستقبل القطاعات الحيوية الأكثر تأثيراً على حياة الإنسان.

سفراء المستقبل

قال معالي محمد القرقاوي إن حكومة دولة الإمارات تطلق بالتوازي مع هذه المبادرات مرحلة جديدة من التطوير الحكومي، باعتماد تمكين جيل جديد من الكوادر الحكومية الذين سيكونون سفراء المستقبل وسيمثلون دولة الإمارات في مساعيها للمشاركة الفاعلة في بناء عالم الغد.

المنصات الرقمية أدوات تعزز البيئة المثالية

■ دبي - البيان

أشار مجلس «مستقبل النظم والمنصات» ضمن أعمال اجتماعات مجالس المستقبل العالمية إلى أن الأنظمة والمنصات الرقمية تساهم في بناء البيئة المثالية لتعزيز الفوائد المجتمعية للثورة الصناعية الرابعة والحد من المخاطر المرتبطة بها.

وناقش المشاركون في المجلس سبل الاستفادة من قوة المنصات والأنظمة الرقمية لمواجهة التحديات المرتبطة بالثورة الصناعية الرابعة، ووضع معايير تعزز التفاعل والترابط ضمن النظام وتحدد السبل المعيارية للتواصل، وكيفية تحديد المنصات التي يمكن أن تعزز أثر الأنظمة بالشكل الأمثل.

واستعرض المجلس دور الأنظمة والمنصات في استشراف مستقبل التطور التكنولوجي والتحديات المحيطة به، حيث أدت الثورة الصناعية الرابعة إلى إنشاء فرص كبيرة وتحديات أكبر في الوقت ذاته منها التغير المناخي والفقر والشمول، الأمر الذي فرض ضرورة الجمع بين المؤسسات التجارية والحكومية والمنظمات غير الحكومية وحشدها واستخدام المنصات كوسيلة لتنسيق الأنشطة وتسريع حل المشاكل والأزمات.

ووضع المشاركون سلسلة من الخطوات الواجب اتباعها لضمان الإدارة الناجحة للأنظمة والتفاعلات بينها، ومنها استخدام منصات لتسريع التعلم ضمن النظام، ما يزيد من فاعليته في مواجهة التحديات واغتنام الفرص، حيث يمكن أن تؤدي المنصات دوراً كبيراً في تسريع اتخاذ القرار عبر توفير ردود فعل آنية، تمنح المشاركين في النظام القدرة على الاطلاع على النتائج الحالية، وتعديل التحركات استناداً إلى بيانات في الوقت الفعلي.

وأكد المشاركون الدور المهم للتقنيات الناشئة في تحسين عمل الأنظمة، حيث ساعدت تقنيات الاتصال الأساسية القائمة حالياً على تسهيل التفاعل على نطاقات أوسع ضمن الأنظمة.

■ من أعمال مجلس مستقبل النظم والمنصات | من المصدر

الاستثمار في التقنيات المالية عالمياً يتضاعف

■ دبي- البيان

أفاد المشاركون في مجلس «مستقبل الأنظمة المالية والنقدية» ضمن أعمال الدورة الثانية لاجتماعات مجالس المستقبل العالمية التي تنظمها حكومة دولة الإمارات بالشراكة مع المنتدى الاقتصادي العالمي «دافوس»، بأن حجم الاستثمار في التقنيات المالية عالمياً شهد نمواً بمعدل 10 أضعاف تقريباً خلال الأعوام الخمسة الماضية، وناقشوا الآليات المثلى لإعادة الثقة والاستقرار للأنظمة المالية العالمية.

وتناول المجلس الذي ضم في عضويته خبراء ومتخصصين في مجال الأنظمة المالية، حزمة من القضايا الرئيسية، بما فيها تطور المتطلبات التنظيمية، وآليات الابتكار وتطبيقاتها العملية، والحاجة إلى منهجية متكاملة للأنظمة المالية، إضافة إلى توسيع انتشار الخدمات المالية وتوفيرها لشرائح أوسع، إلى جانب توظيف البيانات لخدمة إدارة المخاطر وتعزيز التفاعل مع متطلبات العملاء، والأثر التكنولوجي على منظومة الخدمات المالية، وترابط الأنظمة والمخاطر المتطورة في الأسواق.

وتطرق أعضاء المجلس إلى نقاط التحسين الضرورية في الأنظمة النقدية عقب الأزمة المالية العالمية، والتي أدت إلى بروز الحاجة لإعادة ضبط وتنظيم الأنظمة المصرفية والنقدية في العالم من خلال دراسة مستقبلها من منظور متوسط وطويل الأمد.

وأكد المشاركون أهمية دراسة القضايا المالية والنقدية المستجدة مع التركيز على الإطار التنظيمي وتطوراتها المتلاحقة، بما فيها البيئة التنظيمية المعقدة التي تواجه القطاع، وإتاحة الخدمات المالية لشرائح أكبر من المتعاملين وتوسيع انتشارها.

وأشار الخبراء إلى أن إعادة بناء الثقة والاستقرار في الأنظمة المالية تتطلب من جميع مزودي الخدمات المالية بذل جهود أكبر لترسيخ ثقافة تشجع الأداء والموثوقية والنزاهة.

■ المشاركون في مجلس مستقبل الأنظمة المالية والنقدية | من المصدر

تعزيز الأمن السيبراني ضرورة حيوية

■ دبي - البيان

استشرف مجلس «مستقبل الأمن السيبراني» في اجتماعه ضمن مجالس المستقبل العالمية التي تنظمها حكومة دولة الإمارات بالشراكة مع المنتدى الاقتصادي العالمي «دافوس»، أهم الانعكاسات والتأثيرات المترتبة على التهديدات الإلكترونية في عصر الثورة الصناعية الرابعة، وكيف يمكن للأمن السيبراني أن يكون عاملاً أساسياً في رسم ملامح هذه المرحلة من مستقبل الإنسان.

وناقش أعضاء المجلس تبعات تزايد تهديد الهجمات الإلكترونية وأثرها المحتمل على المشهد العالمي، في ظل اتصال مليارات الأفراد حول العالم بشبكة الإنترنت عبر الأجهزة الجوالة، وتنامي الحاجة إلى أتمتة الأمن الإلكتروني للحفاظ على الثقة في العصر الرقمي.

وطرح المجلس العديد من المسائل التي تشغل الاهتمام العالمي بالأمن السيبراني، ومراحل تطوره وتحوله إلى جزء أساسي من الحياة اليومية الرقمية، يؤثر على جميع المؤسسات التي نعتمد عليها في حياتنا، مثل مرافق الكهرباء، والخطوط الجوية، وامتداد هذا التأثير إلى الحكومات، مع تحول عملياتها إلى المجال الرقمي.

وتوقع المشاركون ازدياد عدد الهجمات الإلكترونية نظراً لتزايد عدد الأجهزة المتصلة نتيجة لتوسع تأثير إنترنت الأشياء وتقنيات الثورة الصناعية الرابعة، مشددين على أهمية الوقاية بدلاً من اقتصار الجهود على كشف الهجمات والاستجابة لها، عن طريق منظومة متكاملة من الموارد البشرية والعمليات الفعّالة والتقنيات الحديثة القادرة على الحد من هذه الهجمات. كما ناقش المجلس تأثير تقنيات الثورة الصناعية الرابعة على الأمن السيبراني، وضرورة تطوير نظم الحماية القائمة، خصوصاً مع تزايد إمكانات القراصنة الإلكترونيين لإطلاق هجمات متطورة.

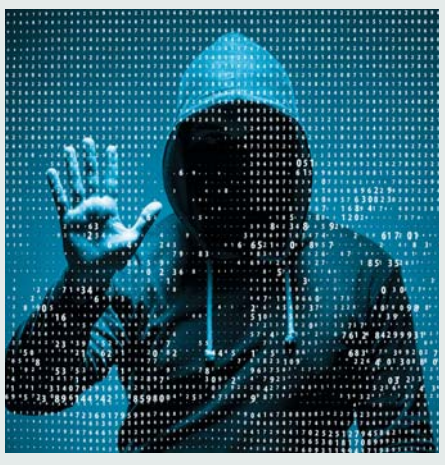

■ ازدياد الهجمات الالكترونية مع نمو الأجهزة | من المصدر

نمو استخدامات التقنيات الحيوية

■ دبي- البيان

ناقش مجلس مستقبل التقنيات الحيوية ضمن أعمال مجالس المستقبل العالمية، تأثير التطورات في مجال التقنيات الحيوية على مختلف قطاعات الحياة لا سيما في الزراعة والصحة، والحكومات والمجتمع في المستقبل، وكيف ستؤدي إلى تصميم نماذج مبتكرة تضمن تحقيق أقصى استفادة ممكنة من الفوائد والمزايا التي تتيحها هذه التقنيات.

وتستخدم التقنيات الحيوية الكائنات الحية أو أجزاء منها لصنع منتجات متنوعة مثل منتجات التنظيف وزراعة الأعضاء والأدوية والعلاجات والمركبات الغذائية والمواد الكيميائية الصديقة للبيئة والوقود الحيوي وغيرها، وعلى صعيد أوسع، تلعب التقنيات الحيوية الطبية، والصناعية، دوراً أساسياً في حياتنا، حيث يمكن أن تساعد على التخلص من السموم وحل المشكلات البيئية، وستصبح في المستقبل أمراً مألوفاً كالهواتف المتحركة أو الحواسيب اللوحية. وأكد أعضاء المجلس أن التقنيات الحيوية تتضمن فوائد محتملة كبيرة وتحديات محتملة أيضاً، حيث يمكن أن تساهم في حل مشكلات عالمية مثل التغير المناخي، وشيخوخة المجتمعات، والأمن الغذائي وأمن الطاقة والأمراض المعدية وغيرها.

ويخطط المجلس لرسم خارطة لهذه التحديات العالمية لتحديد التقنيات الحيوية المناسبة لمواجهتها، ووضع جدول زمني واقعي للمخاطر المحتملة وغيرها من العوامل الأخرى. وأشار إلى أنه يمكن للتقنيات الحيوية المساعدة على مواجهة تحديات وطنية كبيرة مثل الرعاية الصحية، خصوصاً وأن حجم الإنفاق العالمي على قطاع الرعاية الصحية يبلغ نحو 8 تريليونات دولار أميركي، وتوقع المشاركون أنه بحلول عام 2030 أن تكون التقنيات الحيوية جزءاً من حياتنا ابتداءً من العقاقير والأدوية والعلاجات وصولاً إلى المواد الكيميائية الصديقة للبيئة والوقود وغيرها من المواد. ولفت المجلس إلى أن التقنيات الحيوية كغيرها من التقنيات الناشئة، لا يمكن توقع انعكاساتها بدقة، فعلى سبيل المثال، يسهم علم الأحياء التركيبي بتطوير العديد من الأنظمة الحيوية كالأدوية والمواد الكيميائية والوقود دون استخدام مصادر أحفورية، وفي حال إساءة استخدامها، يمكن أن تنتج مواد حيوية وكيميائية تضر بالبشر والبيئة.

وأوضح المشاركون أنه على الرغم من أن تعديل الجينوم البشري يمكن استخدامه لعلاج الأمراض الوراثية إلا أنه سيحمل دائماً أسئلة تتعلق بالقضايا والضوابط الأخلاقية ما يثير مخاوف حول المستقبل الإنساني، إلى جانب وجود تساؤلات تتعلق بالوقود الحيوي.

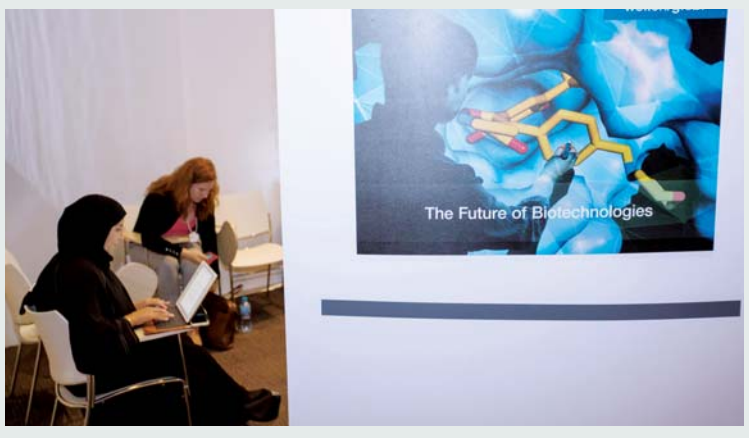

■ من أعمال مجلس مستقبل التقنيات الحيوية | من المصدر

WORLD ECONOMIC FORUM

بالشراكة مع المنتدى الاقتصادي العالمي

الإمارات تطلق بروتوكول الثورة الصناعية الرابعة

إمكانيات تقنية غير مسبوقة تحتم العمل لتغيير الأنماط التقليدية لعمل القطاعات الحيوية

تطوير سياسات وتشريعات لحوكمة القطاعات الجديدة المرتبطة بالثورة الصناعية الرابعة

إعداد جيل من المواهب ونظام تعليمي محفز

■ دبي- البيان

أطلقت حكومة دولة الإمارات بالشراكة مع المنتدى الاقتصادي العالمي ضمن فعاليات الدورة الثانية من اجتماعات مجالس المستقبل العالمية أمس، بروتوكول الثورة الصناعية الرابعة الهادف إلى بناء إطار ناظم لآليات تبني أدوات وتقنيات هذه المرحلة المهمة من مستقبل الإنسان.

ويشتمل البروتوكول على ثلاثة محاور رئيسة تقوم على توفير بيئة متكاملة وآمنة للبيانات، وصياغة سياسات وتشريعات الثورة الصناعية الرابعة، وبناء منظومة قيم وأخلاقيات الثورة الصناعية الرابعة.

وأكد معالي محمد عبد الله القرقاوي وزير شؤون مجلس الوزراء والمستقبل الرئيس المشارك لمجالس المستقبل العالمية أن بروتوكول الثورة الصناعية الرابعة يؤكد توجهات حكومة دولة الإمارات في تبني تقنيات هذه المرحلة المحورية في مسيرة التطور والتنمية في العالم، ووضع الأطر التنفيذية العملية التي تراعي الاحتياجات الإنسانية وتلتزم بمنظومة القيم الأخلاقية السامية التي تصون المجتمعات وتحقق الخير للشعوب.

وقال محمد القرقاوي: «إن دولة الإمارات تجسد توجيهات القيادة عبر المشاركة الفاعلة في صياغة مستقبل العالم، وتطوير الأدوات والآليات الكفيلة بتسهيل مهمة الحكومات في الاستفادة من موجة تكنولوجيا الثورة الصناعية الرابعة والذكاء الاصطناعي وتطبيقاته بما يحقق أفضل النتائج ويضمن مواجهة التحديات المتوقعة بحلول استباقية ناجعة».

تطوير مهارات

أضاف القرقاوي: إن ما تقدمه الثورة الصناعية الرابعة من إمكانيات تقنية غير مسبوقة، يحتم علينا العمل لتغيير الأنماط التي تحكم عمل القطاعات الحيوية، ويكرس الحاجة لتطوير مهارات استثنائية للقيام بوظائف معقدة تتطلب قدرات قد تفوق إمكانيات الإنسان، ومن هنا يأتي إطلاق «بروتوكول الثورة الصناعية الرابعة» كمبادرة من دولة الإمارات تقدم من خلالها تصورات لملامح القطاعات الحيوية في المستقبل وتضع إطاراً لصياغة التشريعات والسياسات الناظمة لعملها بما يسهم في تمكين الحكومات من تقديم أفضل الخدمات لمجتمعاتها.

بيئة بيانات

يؤسس البروتوكول بيئة بيانات ضخمة متكاملة وآمنة إلكترونياً لتحفيز الثورة الصناعية الرابعة ومواجهة تحدياتها مع مشاركة البيانات على نطاق واسع وربطها بالذكاء الاصطناعي، بالتوازي مع تطوير سياسات وتشريعات لحوكمة القطاعات الجديدة والمواضيع المتعلقة بالثورة الصناعية الرابعة، وضمان الخصوصية لأفراد المجتمع وتحقيق سعادة الإنسان، مع غرس قيم وأخلاقيات راسخة في أجيال المستقبل لضمان الاستخدام الأمثل لإمكانات الثورة الصناعية الرابعة والتصدي لتحدياتها الضمنية وآثارها السلبية التي قد تؤثر على مستقبل الإنسان وسلامة وجوده على كوكب الأرض.

إطار عمل

سيعمل البروتوكول ضمن المحاور الرئيسية التي يرتكز عليها على إعداد جيل من المواهب والقدرات الشابة ورواد الأعمال للثورة الصناعية الرابعة، وتزويدهم بالمعارف والخبرات في مجالات العلوم والتكنولوجيا المتقدمة والمهارات ذات العلاقة، من خلال توفير نظام تعليمي يركز على الجانب التطبيقي وتطوير بيئة محفزة لريادة الأعمال في القطاعات ذات الأولوية.

وتعقد حكومة دولة الإمارات بالشراكة مع المنتدى الاقتصادي العالمي «دافوس» الدورة الثانية لاجتماعات مجالس المستقبل العالمية بمشاركة أكثر من 700 من العلماء ومستشرفي المستقبل من 75 دولة، والذين يجتمعون في 35 مجلساً لبحث ملفات مهمة وقطاعات حيوية ووضع حلول عملية للتحديات المستقبلية.

يتبنى سن تشريعات ضامنة لتحقيق الخير لشعوب العالم

بروتوكول إماراتي للذكاء الاصطناعي بالتعاون مع «دافوس»

■ دبي- البيان

دشنت حكومة دولة الإمارات أمس، بالتعاون مع المنتدى الاقتصادي العالمي «دافوس»، مشروع بروتوكول الذكاء الاصطناعي، ما يعزز جهود استشراف المستقبل وتبني أدواته انسجاماً مع التحولات التقنية المتسارعة التي يشهدها العالم.

ويأتي إطلاق المشروع ضمن فعاليات الاجتماعات السنوية لمجالس المستقبل العالمية التي اختتمت أعمالها في دبي أمس الأحد، ليضاف إلى مسيرة المبادرات التي تحققها دولة الإمارات في هذا المجال، وجهودها في توظيف تقنيات المستقبل لتطوير عمل القطاعات الحيوية والارتقاء بها، والتي توجت مؤخراً بتعيين أول وزير للذكاء الاصطناعي.

وأكد معالي عمر بن سلطان العلماء وزير الدولة للذكاء الاصطناعي أن إطلاق البروتوكول عبر منصة الاجتماعات السنوية لمجالس المستقبل العالمية يؤكد حرص دولة الإمارات على بناء الشراكات العالمية لتعزيز الاستفادة من الخدمات غير المسبوقة التي توفرها تقنيات الذكاء الاصطناعي ودورها في تحسين حياة الإنسان، والتي تتجاوز الحدود الجغرافية لتشمل العالم، كونها مسؤولية عالمية مشتركة وتتطلب تضافر جميع الجهود لضمان حياة أفضل للأجيال القادمة.

وأضاف أن المشروع يعكس رؤية قيادة دولة الإمارات بعيدة المدى لاستشراف مستقبل هذه التقنيات ومدى تأثيرها على قيادة التحولات الكبرى التي ستشهدها القطاعات الحيوية، وما سيرافقها من تغييرات في آليات عملها وانعكاسها على حياة الناس.

عمر العلماء:

المشروع يعكس رؤية القيادة بعيدة المدى

وقال العلماء: في العام 2014 على سبيل المثال فاق عدد أنظمة الترانزستور في العالم عدد النجوم في مجرتنا، وعدد حبات القمح التي ينتجها العالم، وهذا العدد يمثل أجهزة تعمل على جمع البيانات التي يستخدمها الذكاء الاصطناعي في توفير فرص تخدم البشرية، ومن هنا تنبع الحاجة لمثل هذا البروتوكول.

ويتبنى البروتوكول سن تشريعات تضمن تحقيق الخير لشعوب العالم، والتي تنعكس تقنيات الذكاء الاصطناعي بشكل إيجابي عليها، وتدعمها في مواجهة التحديات والمتغيرات المتسارعة التي يشهدها العالم.

وسيعمل أفضل الخبراء العالميين في مجال الذكاء الاصطناعي على وضع البروتوكول الذي سيركز على القطاعات الحيوية، وخاصة التي تؤثر بشكل مباشر على حياة الناس، مثل الصحة والتعليم والاقتصاد، كما سيتضمن البروتوكول أساليب جديدة غير مطروحة سابقاً.

وسيتم العمل على مراجعة وتطوير البروتوكول سنوياً لضمان تحقيق المرونة وتعزيز قابليته للتأقلم والتجاوب مع المتغيرات، وستكون دولة الإمارات أول مختبر مفتوح لتطبيق بروتوكول الذكاء الاصطناعي في العالم.

الجدير بالذكر أن حكومة دولة الإمارات تعقد بالشراكة مع المنتدى الاقتصادي العالمي «دافوس» الدورة الثانية لاجتماعات مجالس المستقبل العالمية، يومي 11 و12 نوفمبر الحالي، بمشاركة أكثر من 700 من العلماء ومستشرفي المستقبل من 75 دولة، والذين يجتمعون في 35 مجلساً لبحث ملفات مهمة وقطاعات حيوية ووضع حلول عملية للتحديات المستقبلية.

«الشبكة العربية» منصة ذكية لتعزيز تبادل المعرفة والخبرات

■ دبي. البيان

أطلقت حكومة دولة الإمارات أمس الشبكة العربية للثورة الصناعية الرابعة، لتمثل منصة ذكية هادفة لتعزيز تبادل المعرفة والخبرات، لتشكل مركزاً للتعاون بين الحكومات العربية يساعدها في تطوير أطر العمل والسياسات والبرامج التي تعزز تبني تقنيات الثورة الصناعية الرابعة.

وتلبي هذه المبادرة المبتكرة الحاجة المستقبلية للحكومات العربية وتوفر لها فضاء يتيح لجميع الشركات بما فيها الناشئة والرائدة ولواضعي السياسات والمشرعين والمنظمات والأوساط الأكاديمية فرص التعاون المشترك لتطوير الشراكات والمشاريع الرامية لتوظيف الإمكانات الضخمة للعلوم والتكنولوجيا، وتحقيق نمو متسارع، وتوليد أثر إيجابي مستدام للجميع، والاستفادة من الفرص التي تتيحها التقنيات الناشئة، والتخطيط الفعال للتحديات التي تترافق مع هذه التقنيات.

مساهمة

وتعد الشبكة العربية للثورة الصناعية الرابعة مبادرة استباقية تقدمها حكومة دولة الإمارات للمنطقة والعالم، لتشكل إسهاماً في جهود إيجاد آليات تعاون مشتركة تسهل وتسرع عملية الانتقال إلى المستقبل والاستفادة من التقنيات الحديثة مع التوظيف الأمثل للطاقات البشرية لتمكين جميع القطاعات من اختبار الأدوات المستقبلية وتقديم أفضل الحلول لشعوب المنطقة.

توظيف

وتسهم المنصة في مساعدة الحكومات العربية على وضع السياسات التي تضمن تحقيق الفوائد القصوى من تقنيات الثورة الصناعية الرابعة، وتركز المنصة على أهمية أن تتمتع الحكومات بالاستقرار والقابلية للتنبؤ والشفافية ما يمكن معه بناء الثقة مع الشركات والأفراد، وكما تؤكد أهمية أن تتحلى الحكومات بالمرونة اللازمة التي تمكنها من مواكبة التطورات المتسارعة واستباقها. وتشتمل الشبكة العربية للثورة الصناعية الرابعة على منصة للجمهور العربي للتواصل والتفاعل وتبادل المعلومات حول الثورة الصناعية الرابعة وتقنياتها، وذلك لتمكين الأفراد من الإسهام في دعم وتسريع خطوات تبني تقنيات الثورة الصناعية الرابعة في المنطقة العربية.

الجدير بالذكر أن حكومة دولة الإمارات تعقد بالشراكة مع المنتدى الاقتصادي العالمي «دافوس» الدورة الثانية لاجتماعات مجالس المستقبل العالمية، بمشاركة أكثر من 700 من العلماء ومستشرفي المستقبل من 75 دولة، يجتمعون في 35 مجلساً لبحث ملفات مهمة وقطاعات حيوية ووضع حلول عملية للتحديات المستقبلية.

نحو خارطة طريق رقمية لخدمة المجتمعات

■ مجلس مستقبل الاقتصاد الرقمي والمجتمع | من المصدر

■ دبي - البيان

دعا مشاركون في «مجلس مستقبل الاقتصاد الرقمي والمجتمع» ضمن أعمال الدورة الثانية، لاجتماعات مجالس المستقبل العالمية التي تنظمها حكومة دولة الإمارات بالشراكة مع المنتدى الاقتصادي العالمي «دافوس» إلى تطوير خارطة طريق رقمية لخدمة المجتمعات حول العالم. واستعرض المجلس اتجاهات نظام الاقتصاد الرقمي وتأثيره على المجتمع، كما تم تسليط الضوء على أهمية دمج أدوات ومفاهيم الرقمنة ضمن الأجندات الاستراتيجية للدول، وإيجاد آليات وسياسات مرنة لاستشراف واقع رقمي متكامل ومواكب لواقع ومتطلبات مختلف دول العالم. وناقش المجلس محاولات تنظيم المجتمعات رقمياً من قبل الحكومات من خلال تنظيم عملية التحول الرقمي، ولفت المشاركون إلى توافر العديد من الفرص التي تتيحها المجتمعات للحكومات لوضع خارطة طريق رقمية تساهم في تسهيل حياة الأفراد وخدمة التنمية المجتمعية.

واستعرض المجلس بعض التحديات التي تعيق التنظيم الرقمي الذي تقوم به الحكومات، ومجموعة من الاستراتيجيات التنظيمية للرقمنة المتبعة في بعض دول العالم، وتناول الجوانب التي على الحكومات أن تأخذها بعين الاعتبار عند إصدار التشريعات والقوانين الناظمة للتحول الرقمي، ومن أبرزها تحديد مستوى الثقافة الرقمية ضمن أفراد مجتمعاتهم.

ويأتي اجتماع «مستقبل الاقتصاد الرقمي والمجتمع» ضمن فعاليات الدورة الثانية من مجالس المستقبل العالمية أكبر منصة متخصصة في استشراف المستقبل من نوعها في العالم، والتي تقام فعالياتها في دبي يومي 11 و12 نوفمبر 2017 بحضور أكثر من 700 عالم مستقبل ومستشرف ومتخصص من 75 دولة يبحثون في 35 مجلساً عدداً من الملفات في قطاعات حيوية مستقبلية.

مناقشة فرض ضرائب على الروبوتات

■ مجلس مستقبل العلوم السلوكية | من المصدر

■ دبي- البيان

يستعرض مجلس مستقبل العلوم السلوكية ضمن اجتماعات مجالس المستقبل العالمية كيفية تأثير التطورات التكنولوجية في مجال العلوم السلوكية على الصناعة والحكومات والمجتمع في المستقبل. ويناقش المجلس فكرة فرض ضرائب على الروبوتات التي تم طرحها في مسودة قانون أمام البرلمان الأوروبي ركز على إمكانية تسبب الروبوتات بتفاقم عدم المساواة، واقترح إمكانية مطالبة الشركات بتقديم تقارير حول مدى مشاركة الروبوتات والذكاء الاصطناعي في عمليات الشركة لأغراض الضرائب والمساهمة في الضمان الاجتماعي. يأتي ذلك في ظل ما يشهده العالم من تطورات تتصل بالتوظيف المتزايد للذكاء الاصطناعي والروبوتات والآلات مقارنة بالقوى البشرية في مهام متنوعة، مثل سيارات الأجرة ذاتية القيادة في سنغافورة، فيما تستخدم شركة «دور داش» روبوتات مصغرة ذاتية القيادة لعمليات توصيل الطعام إلى المنازل.

WORLD ECONOMIC FORUM

الدولة تطور نماذج مبتكرة لتحقيق أفضل استثمار في المستقبل

«مركز الجاهزية» يؤسس لشبكة عالمية من المستشرفين

تعزيز قدرات الحكومات لبناء الكوادر والقيادات المستقبلية

■ دبي - البيان

أطلقت حكومة دولة الإمارات مركز الإمارات للجاهزية للمستقبل الهادف إلى تطوير البرامج والسياسات وأطر العمل الكفيلة بإعداد الجهات الحكومية لتحديات المرحلة المقبلة التي ستترتب على توسع انتشار تقنيات الثورة الصناعية الرابعة.

جاء ذلك، ضمن فعاليات الدورة الثانية لاجتماعات مجالس المستقبل العالمية التي عقدت برعاية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي «رعاه الله»، يومي 11 و12 نوفمبر الحالي.

تطوير وابتكار

وأكد معالي محمد عبدالله القرقاوي وزير شؤون مجلس الوزراء والمستقبل الرئيس المشارك لمجالس المستقبل العالمية أن حكومة دولة الإمارات تواصل تطوير وابتكار المنهجيات والنماذج الهادفة لتحقيق أفضل استثمار في المستقبل، عبر تعزيز مستوى جاهزية الجهات في الاستعداد له، بما يحقق رؤية القيادة وتوجهاتها المستقبلية.

وقال معاليه إن «مركز الإمارات للجاهزية للمستقبل» سيسهم في تعزيز قدرات حكومات المنطقة العربية والعالم في بناء أجيال من الكوادر والقيادات المستقبلية القادرة على التكيف مع المتغيرات والتطورات السريعة، وسيمثل حافزاً لتطوير القطاعات الحيوية وتمكينها من تلبية متطلبات المستقبل من خلال تهيئة البيئة المناسبة لتشجيع الابتكار وترسيخ مكانة البحث والتطوير العلمي باعتباره ركناً أساسياً للارتقاء بأداء المجتمعات.

وأضاف أن المركز يعكس فهم حكومة دولة الإمارات لدورها في المنطقة والعالم الهادف إلى نشر وتعميم الثقافة المستقبلية، ودعم تشكيل توجهات جديدة من خلال توفير الأبحاث والدراسات المستقبلية الكفيلة بتمكين الحكومات والمؤسسات من تبني استشراف المستقبل في استراتيجياتها وسياساتها وبرامج عملها.

النمو المستقبلي

وسيعمل المركز على بناء القدرات ورصد الجاهزية للمستقبل من خلال تطوير التقارير والدراسات الاستباقية الخاصة بتحديد مجالات النمو المستقبلي والآثار والخيارات الاستراتيجية والمستقبلية، وإجراء البحوث المستقبلية في كافة المجالات ذات العلاقة ووضع منهجيات الاستشراف الاستراتيجي وتوفير المسوح للتوجهات المستقبلية والتكنولوجيا والتحديات المحتملة ونشر المعرفة وإعداد ورش عمل تفاعلية ومبتكرة لاستشراف المستقبل ومواصلة التغيير والاندماج في عملية صنع القرار.

كما سيعمل المركز على إيجاد شبكة عالمية من الخبراء لاستشراف المستقبل محلياً وإقليمياً وعالمياً، وخلق بيئة لتواصل الخبراء في المنطقة وإجراء الحوارات الاستراتيجية.

قياس الجاهزية

وسيمكن «مركز الإمارات للجاهزية للمستقبل» من قياس جاهزية الحكومة للمستقبل استناداً إلى أربعة تدخلات مختلفة هي: وضع القواعد والتوجهات الأساسية وتحديد العوامل التمكينية والتركيز على المستقبل واعتماد الحكومة محرّكاً رئيسياً ونموذجاً يُحتذى.

ويشتمل كل تدخل على مجموعة من المحركات الرئيسية يمكن الاستعانة بها في تطوير استراتيجيات القطاعات المستقبلية عند وضع القواعد والتوجهات الأساسية، وإجراء التعديلات اللازمة على البيئة التشريعية بما يتماشى مع المستقبل ورسم إطار بيئة السوق.

أما المحرّكات المتعلقة بتحديد العوامل التمكينية فتتنوع بين تطوير البنية التحتية، وتوفير الأيدي العاملة المدرّبة، ودعم عمليات البحث والتطوير في القطاعات، وتيسير الحصول على رؤوس الأموال.

وتتضمن الفئة الثالثة من التدخلات المعنية بالتركيز على المستقبل، محفزات الطلب على الخدمات والمنتجات المستقبلية، وكذلك تحفيز سلاسل القيمة المحلية للتطبيقات التي تركز على المستقبل.

وتشمل الفئة الرابعة من التدخلات «الحكومة محرّكاً رئيسياً ونموذجاً» كلاً من تصميم وتبادل المنتجات والخدمات الخاصة، وتطوير شراكات بين القطاعين الحكومي والخاص.

الإمارات تؤهل الجيل الأول عالمياً من سفراء المستقبل

أكد معالي محمد عبد الله القرقاوي وزير شؤون مجلس الوزراء والمستقبل، الرئيس المشارك لاجتماعات مجالس المستقبل العالمية، أن الإمارات تواصل مسيرتها الريادية في رسم ملامح مستقبل المنطقة والعالم، والمساهمة بفاعلية في عولمة المعرفة.

وأعلن معاليه إطلاق حكومة دولة الإمارات برنامجاً وطنياً هو الأول من نوعه عالمياً لتأهيل جيل من سفراء المستقبل، ما يرسخ موقع الدولة ومكانتها مركزاً عالمياً للمعرفة والعلوم واستشراف وصناعة المستقبل، ومنصة رئيسية تجمع نخبة المفكرين والباحثين والخبراء المتخصصين لبحث وتحديد الآفاق المستقبلية في مختلف المجالات.

وأشار إلى أن مبادرة سفراء المستقبل العالميين تأتي في إطار رؤية الدولة القائمة على تعزيز مساهمتها في بناء جسور التواصل والتعاون بين الأمم وبلورة الأفكار والرؤى الابتكارية وترجمتها إلى مبادرات ومشاريع تساهم في بناء مستقبل أفضل.

وتتضمن مهام سفراء المستقبل العالميين تمثيل دولة الإمارات في المنتديات الإقليمية والدولية في مجال مستقبل القطاعات التي يعملون بها، وتعزيز موقع الدولة كمنصة عالمية لاستشراف المستقبل، إضافة إلى المساهمة في تعزيز الوعي بأهمية استشراف المستقبل، ودعم التوجهات الاستراتيجية المستقبلية لدولة الإمارات.

ويشكل السفراء واجهة معرفية مستقبلية عالمية لدولة الإمارات في القطاعات التي يتخصصون بها، وتمتد مهامهم لثلاث سنوات مع إمكانية التجديد لدورة أخرى، ويتميزون بالمعرفة والتخصص والخبرة في مجال استشراف المستقبل، إلى جانب الإلمام بأثر العلوم والتكنولوجيا المستقبلية المتقدمة.

وستعمل وزارة شؤون مجلس الوزراء والمستقبل في إطار خطة متكاملة للمبادرة، على إدارة وتنسيق أجندة سفراء المستقبل العالميين من خلال تعريفهم بتوجهات الحكومة المستقبلية، إلى جانب تطوير برنامج تأهيل وبناء قدرات للسفراء وتحديد مسارات عملهم، وإشراك سفراء المستقبل العالميين في الاجتماعات المرتبطة ببناء الشراكات المستقبلية.

تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي: 7 حقائق مذهلة عن الإمارات

■ دبي - بشار باغ

استعرض تقرير صادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، 7 حقائق وصفها بالـ «مذهلة»، بمناسبة انعقاد اجتماعات مجلس المستقبل العالمية في دبي، ولفت التقرير إلى أن هذه الحقائق تعكس الالتزام بتحويل رؤى حكومة الإمارات إلى إنجازات واقعية، ويأتي في مقدمها تعيين أول وزير للذكاء الاصطناعي في العالم، وإطلاق استراتيجية الإمارات للذكاء الاصطناعي، أول مشروع ضخم ضمن مئوية الإمارات 2071، والذي يمثل الموجة الجديدة بعد الحكومة الذكية، بحيث ستعتمد عليها الخدمات والقطاعات والبنية التحتية المستقبلية في الدولة. وتعد هذه الاستراتيجية الأولى من نوعها في المنطقة والعالم، للارتقاء بالأداء الحكومي، وتسريع الإنجاز، وخلق بيئات عمل مبدعة ومبتكرة ذات إنتاجية عالية، وذلك من خلال استثمار أحدث تقنيات وأدوات الذكاء الاصطناعي، وتطبيقها في شتى ميادين العمل بكفاءة رفيعة المستوى، واستثمار كافة الطاقات على النحو الأمثل، واستغلال الموارد والإمكانات البشرية والمادية المتوفرة بطريقة خلاقة، تعجِّل تنفيذ البرامج والمشاريع التنموية لبلوغ المستقبل.

وأشار التقرير إلى أن الإمارات بادرت بشكل فوري لتعيين الكوادر المطلوبة، لتعزيز مكانتها كمركز دولي للابتكار والتقنيات الناشئة.

ابتكارات النقل

وتتمثل الحقيقة الثانية في مشاريع هايبرلوب والتاكسي الطائر، ولفت تقرير المنتدى، إلى أن الإمارات ليست فحسب أول دول في العالم تطلق مشروع لإطلاق «هايبرلوب وان» الذي طوره إيلون ماسك، بل تعمل أيضاً على تطوير مجالات أخرى للنقل، حيث تم إطلاق مشروع التاكسي الجوي بدون قائد، والقادر على نقل شخصين، من شركة (فولو كوبتر) الألمانية المتخصصة في صناعة هذه النوعية الحديثة من المركبات الجوية.

تطوير التعليم

وأشار التقرير إلى أن الحقيقة الثالثة تتمثل في الاستثمار الضخم الذي تضخه الإمارات لتطوير التعليم، لا يرتبط ذلك بالقطاع على المستوى المحلي فحسب، بل على المستوى الإقليمي، أيضاً، حيث تم إطلاق مبادرة «مليون مبرمج عربي»، كأكبر مشروع برمجة، يسعى إلى تدريب مليون شاب عربي على البرمجة وتقنياتها ومواكبة التطور المتسارع في علوم الحاسوب وبرمجياته. وذلك لتمكين الشباب العربي، وتسليحهم بأدوات المستقبل التكنولوجية، وبناء قدراتهم وتوفير فرص عمل تمكنهم من استغلال مهاراتهم، وتوجيهها بما يخدم الاحتياجات المستقبلية، والمساهمة في تطوير الاقتصاد الرقمي الذي سيشكل اقتصاد المستقبل.

وعلى الصعيد المحلي، خصصت الميزانية العامة للاتحاد للسنة المالية 2018 على القطاعات المختلفة، وتم تخصيص 10,4 مليارات درهم للتعليم بنسبة 17,1 ٪ من إجمالي الميزانية.

الشرطي الآلي

أما الحقيقة الرابعة، وفقاً للتقرير، فتتجسد في إطلاق شرطة دبي لأول شرطي آلي لتأدية المهام المُوكلة إليه، والتعاون مع سكان دبي وملايين السياح في شوارع المدينة.

تسوق الكتروني

وأشار التقرير إلى أن ازدهار التجارة الإلكترونية، يأتي في المرتبة الخامسة ضمن الحقائق المذهلة عن الإمارات، فبالرغم من أنها تضم أكبر مركز تسوق في العالم، ألا وهو دبي مول، إلا أنها شهدت بروز سوق.كوم، الذي بات أكبر موقع للتسوق الإلكتروني في المنطقة، والذي استحوذت عليه شركة أمازون، كما قامت دبي مؤخراً بإطلاق مشروع «دبي كوميرسيتي» والذي يهدف إلى تطوير أول منطقة حرة متخصصة بقطاع التجارة الإلكترونية. وتتمثل الحقيقة السادسة في أول مبنى مطبوع ومعد للاستخدام بتقنية الطباعة ثلاثية الأبعاد على مستوى العالم، يحمل المبنى اسم «مكتب المستقبل»، وهو المبنى المؤقت لمؤسسة دبي للمستقبل.

أما الحقيقة السابعة، فتتجسد في استراتيجية دبي للتعاملات الرقمية «البلوك تشين»، وهي الأولى من نوعها على مستوى العالم.

«أخبار الساعة»: الإمارات نموذج نهضوي يحتذى

■ أبوظبي - وام

أكدت نشرة «أخبار الساعة» أن استضافة دولة الإمارات لاجتماعات مجالس المستقبل العالمية في دورتها الثانية، هي دليل يضاف إلى الكثير من الشواهد على الثقة الدولية التي تحظى بها التجربة الإماراتية في مجال صناعة المستقبل؛ وعلى قدرتها على أن تكون مركزاً، بل ومنطلقاً لكل ما يخدم الإنسانية ويسهم في حياة أفضل لها، وهذا ما أكده صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، بقوله: «إن دولة الإمارات تبني صناعة المستقبل وتطوير نماذج عمل تتلاءم مع متطلباته وتوظف تقنيات الثورة الصناعية الرابعة بالشكل الأمثل الذي يدعم الارتقاء بحياة المجتمعات والشعوب».

وقالت النشرة - الصادرة عن مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في افتتاحيتها أمس تحت عنوان «الإمارات.. ريادة عالمية في مجال استشراف المستقبل» - إن دولة الإمارات أولت عملية استشراف المستقبل أهمية خاصة في وقت مبكر جداً؛ فقيام الاتحاد مطلع سبعينيات القرن الماضي كان مصحوباً برؤية مستقبلية ترفدها إرادة قوية نحو تحقيق مستقبل أفضل بكثير مما يمكن أن يتوقعه المرء في تلك الأيام.

وأضافت: إن تلك الرؤية تبلورت في وقت قياسي على أرض الواقع حتى أصبحت الإمارات نموذجاً نهضوياً يحتذى، وذلك بسبب الإنجازات العظيمة التي تحققت، وفي مختلف المجالات.. وما كان للتجربة الفريدة التي مثلتها الإمارات أن تكون كذلك لولا نفاذ البصيرة والقدرة الاستثنائية على استشراف المستقبل وصناعته، التي تمتع بها الوالد القائد المغفور له، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيَّب الله ثراه، وقد واصلت القيادة الرشيدة من بعده النهج نفسه، واهتمت أيما اهتمام باستشراف المستقبل، خاصة وأننا نعيش في عالم متسارع يحتاج النجاح فيه إلى قدرات استشرافية متميزة من أجل اتخاذ القرارات المناسبة على المديات القريبة والمتوسطة والبعيدة.

وقالت: «ها هي الإمارات تبرز كرائدة في مجال استشراف المستقبل والاستعداد له، وتتبوأ مكانة رفيعة إقليمياً وعالمياً بصفتها واحدة من أهم الدول في عملية رسم وصناعة المستقبل، وذلك من خلال تبنيها العديد من المبادرات المبتكرة على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية.. وضمن هذا الإطار تأتي استضافتها لـ«مجالس المستقبل العالمية»، بالشراكة بين حكومة الإمارات والمنتدى الاقتصادي العالمي «دافوس».

الابتكار يدعم الإنتاج المستدام

■ مجلس مستقبل الإنتاج

استعرض «مجلس مستقبل الإنتاج» ضمن أعمال الدورة الثانية لاجتماعات مجالس المستقبل العالمية، دور الابتكار التقني في تعزيز الإنتاج المستدام وانعكاساته الإيجابية على دعم نمو قطاع الأعمال وإيجاد المزيد من فرص العمل.

وتناول المجلس، الذي ضم في عضويته متخصصين وخبراء في إدارة نظم الإنتاج في قطاعات متنوعة، مستقبل المهارات المهنية وأفق تطويرها، إلى جانب قضايا الاستدامة البيئية والمنهجيات الجديدة في الإنتاج المستدام؛ إضافة إلى دور التجارة وتدفقات رأس المال في أنظمة الإنتاج المستقبلية وتأثيرها على الاقتصاد العالمي؛ والتغيرات المستمرة في سلوكيات المستهلكين وما تعنيه لأنظمة الإنتاج الجديدة؛ إلى جانب الفرص الواعدة للتعاون بين المؤسسات الحكومية والشركات الخاصة لتطوير مستويات الإنتاجية للقطاعات الاستراتيجية.

وتأتي أهمية مستقبل المهارات المهنية في ظل التغيرات المستمرة في آليات ونماذج العمل، إضافة إلى المستجدات المتلاحقة التي يشهدها الاقتصاد العالمي وبروز شركات ناشئة باتت تستحوذ على حصص كبيرة في القطاعات، إلى جانب استحواذ التعاقد غير المباشر والمؤقت على حصة كبيرة من الوظائف في المؤسسات العالمية حسب تحليل صدر مؤخراً لتوجهات القوى العاملة في أكبر 50 شركة حول العالم، وأظهر ارتفاع نسبة المتعاقدين المؤقتين وفق عقود فرعية وخارجية في هذه الشركات مقارنة مع الموظفين الدائمين بعقود دائمة.

وأكد المجلس أهمية التزام الشركات العالمية بالمنظومات التشريعية والضريبية التي تفرضها اقتصاديات الدول باعتبارها من الموارد الحيوية التي تعتمد عليها الحكومات لتطوير البنية التحتية.

وشدد المشاركون على أهمية تطوير وتحسين بيئة ومعايير العمل لتحقيق التنمية المستدامة والحفاظ على استقرار ونمو الاقتصاد العالمي.

WORLD ECONOMIC FORUM

في أول مناظرة من نوعها على المستوى الحكومي

شباب الإمارات يستشرفون الاتجاهات المستقبلية

■ نورة الكعبي خلال مشاركتها في جلسة أفكار المستقبل | من المصدر

■ شما المزروعي خلال إلقاء كلمة في الجلسة

■ دبي - البيان

عقد مجلس الإمارات للشباب ضمن فعاليات الدورة الثانية من مجالس المستقبل العالمية جلسة «أفكار المستقبل القادمة»، التي بحثت آثار الذكاء الاصطناعي وتقنيات الثورة الصناعية الرابعة على القطاعات الرئيسية، ودور الشباب في قيادة التغيير في هذه القطاعات.

وتشكل هذه الجلسة أول مناظرة من نوعها يتم تنظيمها على مستوى حكومة دولة الإمارات، ويشارك بها نخبة من طلاب جامعة نيويورك أبوظبي، ومتحدثون من معالي الوزراء والخبراء العالميين.

وانقسم الشباب إلى فريقين، الأول رأى أن الثورة الصناعية الرابعة ستؤدي إلى خسارة العديد من الوظائف، مع صعوبة تعويض هذه الوظائف في ظل صعوبة التنبؤ بالمهارات المطلوبة في المستقبل، وقالوا إن الثورة الجديدة مختلفة عما شهده العالم في السابق من ثورات صناعية فالإنسان اليوم يخلق إمكانات في ظل الذكاء الاصطناعي يمكن أن تتفوق عليه.

أما الفريق الثاني فرأى أن الثورة الصناعية الرابعة ستسهم في خلق العديد من الوظائف الجديدة والقطاعات التي لم نكن لنتخيلها، بل وربما لا يمكننا إلى اليوم تخيلها، واستندوا في توقعاتهم الإيجابية إلى التاريخ وإلى قدرة الإنسان الدائمة على التأقلم مع الواقع الجديد ومع نتائج الثورات الصناعية السابقة بنجاح.

بناء القدرات

وقالت معالي شما بنت سهيل بن فارس المزروعي وزيرة دولة لشؤون الشباب في كلمة ضمن أعمال الفعالية: «إن جلسة أفكار المستقبل القادمة تعكس رؤية الحكومة للشباب قادة المستقبل، وهي فرصة مهمة لإشراك الشباب بشكل عملي في صناعة المستقبل وإعادة صياغة عمل القطاعات الرئيسية التي ترتبط بشكل وثيق بحياة الإنسان، وبناء قدراتهم في مجال استشراف المستقبل لمواجهة التحديات وابتكار الحلول المناسبة لها».

وأوضحت المزروعي أن الجلسة تستكشف رؤى الشباب وأفكارهم حول التحولات التي ستقودها تقنيات الثورة الصناعية الرابعة والذكاء الاصطناعي، وتقدم تصوراً لعالم الغد، وتزود المشاركين بالمعرفة وتعزز وعيهم المستقبلي.

وشملت جلسة أفكار المستقبل القادمة التي تم تنظيمها في اليوم الثاني لاجتماعات مجالس المستقبل العالمية، عدداً من ورش العمل التفاعلية التي ناقشت التوجهات المستقبلية في القطاعات الحيوية.

نورة الكعبي: على وسائل الإعلام تجديد فكرها لمواكبة متطلبات الجمهور

شما المزروعي: فرصة لإشراك الشباب بشكل عملي في صناعة المستقبل

سارة الأميري: الإمارات تعمل على تطوير نظام متكامل لاستكشاف الفضاء

■ سارة الأميري

البشر الخارقون

وفي ورشة بعنوان «التعزيز البشري - هل يصبح البشر الخارقون حقيقة؟»، تحدث الدكتور علي هلال النقبي الأستاذ في جامعة الإمارات العربية المتحدة ومخترع الكبد الاصطناعي، وزولتان استفان الكاتب المتخصص في الذكاء الاصطناعي، والدكتورة جنيفر ميلر مؤسس ورئيس مجموعة بيثيكس الدولية الأستاذ في كلية الطب في جامعة نيويورك، وسو بيشين الرئيس والمدير التنفيذي لتحالف بحوث الشيخوخة، وسلطوا الضوء على دور التقنيات المستقبلية التي تنطوي عليها الثورة الصناعية الرابعة في الارتقاء بصحة الإنسان وتعزيز إمكاناته الجسمانية.

وناقش المشاركون في الجلسة الآثار الإيجابية والسلبية للتقنيات الحديثة الهادفة إلى تعزيز قدرات الإنسان الجسدية أو تعويض النقص في هذه القدرات الذي يمكن أن ينجم عن مرض أو حادث، ولفت النقبي إلى أن أهمية تقنيات تعزيز الجسد البشري خاصة في مجال تعويض أعضاء الجسم المصابة.

وتحدث عن نتائج مسح أجراه مجلس التعزيز البشري، ضمن مجالس المستقبل العالمية، حول مدى معرفة الجمهور بهذه التقنيات قائلاً إن المفاجأة كانت أن 10٪ فقط من المشاركين في المسح لديهم معرفة بهذه التقنيات.

من جانبه قال استفان، وهو مرشح لمنصب حاكم كاليفورنيا، إن هذه التقنيات باتت واقعاً ملموساً في عالمنا اليوم، ودافع عن فكرة الاستفادة من هذه التقنيات في تعزيز القدرات البشرية للوصول إلى جسم بشري خارق قادر على تجاوز المشاكل الصحية ما يكفل عمر أطول. الجدير بالذكر أن استفان قام بالفعل بزرع شريحة إلكترونية في معصمه تقوم بعدد من المهام مثل فتح الأبواب وتشغيل السيارة، ولفت إلى أن العمل يجري على زيادة قدرات هذا النوع من الشرائح، الذي يصل عدد مستخدميه حالياً إلى 40 ألف شخص ليتمكن من تأدية ما يزيد على 30 إلى 40٪ من العمل الذي يقوم به اليوم الهاتف المحمول.

توجهات مستقبلية

وفي ورشة أخرى بعنوان «مستقبل الفضاء»، شاركت فيها معالي سارة الأميري وزيرة دولة، وجو لاندون رئيس مجلس إدارة سبيس إنجلز، ومينو راثاساباتي المدير التنفيذي في المجلس الاستشاري لأجيال الفضاء، وسيمو بيبو مدير مكتب الأمم المتحدة لشؤون الفضاء الخارجي، وجيوف مولجان الرئيس التنفيذي لشركة نيستا، تناول المتحدثون التوجهات المستقبلية التي ستقود العمل في قطاع الفضاء، والابتكارات التي ستجعل من استكشاف الفضاء عملية أكثر سهولة وفعالية، وتطرقوا إلى التطورات المتسارعة التي يشهدها قطاع علوم الفضاء مدعوماً بما توفره أدوات وتقنيات الثورة الصناعية الرابعة.

وتحدثت الأميري عن جهود الإمارات في مجال استكشاف الفضاء، التي بدأتها الدولة قبل أكثر من 20 عاماً وتستكملها اليوم بخططها لاستكشاف المريخ، وقالت إن التركيز في المرحلة الراهنة لا ينصب على السفر في الفضاء آلاف الأميال بل السعي لاستكشاف الفضاء وتحقيق الاستفادة من إمكانياته بما تملكه الدولة من أدوات ومعرفة واسعة حول الفضاء.

وأكدت أن الإمارات تعتزم تطوير نظام متكامل لاستكشاف الفضاء ضمن إطار جهودها الرامية لبناء اقتصاد قائم على المعرفة. ولفتت من جهة أخرى إلى تنامي صناعات الفضاء وتوجه العديد من الشركات إلى الفضاء مع تكلفة أرخص للسفر عبر الفضاء، ومع فرص ربحية حقيقية أمام هذه الشركات.

وتحدث المشاركون في الجلسة عن الفرص الواعدة أمام الشركات ورواد الأعمال لبناء ما يمكن أن يطلق عليه اقتصاد الفضاء. وقال لاندون إنه من الأفضل تصنيف الفضاء باعتباره اقتصاداً قائماً بحد ذاته لا مجرد قطاع جديد أمام الشركات ورواد الأعمال فإمكانيات النمو ضخمة وقدر حجم الاستثمارات في الفضاء خلال السنوات القليلة الماضي بحوالي 12 مليار دولار، وقال إن حجم الاستثمارات في 2017 فقط بلغ نحو ملياري دولار.

تعزيز الممارسات الأخلاقية

أكدت معالي نورة بنت محمد الكعبي وزيرة الثقافة وتنمية المعرفة أن دولة الإمارات تدرك أهمية رعاية الثقافة الإعلامية وعلينا العمل مع الشباب لتعزيز الممارسات الأخلاقية الصحيحة عبر المنصات الرقمية، وقالت في تغريدة عبر حسابها في تويتر :سعدت بالمشاركة في اجتماعات مجالس المستقبل العالمية 2017 التي كانت فرصة مميزة لبحث مواضيع الشباب والإعلام حيث انه من الضروري في هذا العصر الرقمي تركيز الاستراتيجيات الإعلامية على تفضيلات الشباب لرفع مستويات الوعي والتفاعل

نقلة نوعية

وفي جلسة بعنوان «تأثير تقنيات الثورة الصناعية الرابعة على قطاع الإعلام» تحدثت معالي نورة بنت محمد الكعبي وزيرة الثقافة وتنمية المعرفة، وسارة الجرمن مدير عام قنوات دبي، وتانيا يوكلي الرئيس التنفيذي لمجموعة شيرابلي، وميشيل باكر الرئيس التنفيذي لمجموعة موزيلا، عن دور هذه التقنيات في إحداث نقلة نوعية في قطاع الإعلام، وتطرقوا إلى شكل الإعلام المستقبلي والأدوات الجديدة التي سيستخدمها.

وناقش المشاركون في الجلسة التحولات التي يشهدها الإعلام في الوقت الحاضر، في ظل الثورة الصناعية الرابعة، وقالت الكعبي إنه من الصعوبة بمكان التنبؤ اليوم بمستقبل الإعلام مع خطى التغير السريعة، إلا أنها أكدت أهمية تغيير وسائل الإعلام التقليدية أسلوب تفكيرها بالتركيز أكثر على تلبية متطلبات الجمهور في عصر سريع التطور.

ولفتت إلى أهمية التركيز على التوعية ليتسنى للمجتمع التفريق بين الخبر الصحيح والمزيف، وقالت إن المسؤولية تقع على المتلقي في اختيار المحتوى الذي يتابعه ففي نهاية المطاف كل ما نراه ونتابعه يشكل هويتنا وشخصيتنا.

منظومة رقمية للضرائب في الدولة

■ دبي - بشار باغ

قال يونس الخوري وكيل وزارة المالية إن المنظومة الضريبية الجديدة في الدولة ومنها ضريبة القيمة المضافة المقرر بدء تطبيقها بداية العام المقبل تعتمد على منظومات رقمية متكاملة لتجميع وإدارة بياناتها، وهو ما يصب في إطار مفاهيم وسياسات التحول نحو الثورة الصناعية الرابعة.

ولفت الخوري على هامش اجتماعات المجالس إلى أن الإمارات كانت سباقة على المستوى الإقليمي في تبني المؤسسات

■ يونس الخوري

الحكومية لتقنيات الثورة الصناعية الرابعة، موضحاً أهمية وضع السياسات والخطط المواكبة لتطبيقاتها.

حماية المنتج الإماراتي والاستمرار بسياسة السوق المفتوحة

■ دبي - بشار باغ

أكد محمد أحمد بن عبد العزيز الشحي، وكيل وزارة الاقتصاد للشؤون الاقتصادية أن الإمارات ترتبط مع العديد من الدول باتفاقيات التجارة الحرة إلى جانب اللقاءات الثنائية من خلال اللجان الاقتصادية المشتركة، مؤكداً أن الحكومة ومن ضمنها وزارة الاقتصاد تعمل على إزالة أي عوائق قد تترتب بسبب أي إجراءات حمائية مع مواصلة حماية المنتج الإماراتي والاستمرار بانتهاج سياسة السوق المفتوحة الذي يساهم في دعم أي توجهات للحكومة في

■ محمد الشحي

المستقبل.

وأشار الشحي في تصريحات على هامش مجالس المستقبل إلى أن الجهات الحكومية في الإمارات تعتبر سباقة في التوجه نحو الثورة الصناعية الرابعة والذكاء الاصطناعي، وأصبحت المثال الذي يحتذى به، ففي كثير من الدول نرى القطاع الخاص هو المبادر، ولكن هنا القطاع الحكومي هو السباق والمبادر في هذا القطاع، مشيراً إلى أن هناك تنسيقاً دائماً ومستمراً مع القطاع الخاص على اعتبار العلاقة التكاملية بين الجهتين.

ولفت الشحي إلى أن حكومة الإمارات وخصوصاً وزارة الاقتصاد معنية بشكل كبير بمؤشر الابتكار العالمي، فهذا المؤشر يعتمد على الابتكار، والثورة الصناعية الرابعة تحتاج للعديد من المبادئ التي يجب العمل على تطويرها بداية من التعليم ومرورا بالتشريعات والقوانين ووصولاً إلى حاضنات خاصة بالمبتكرين والمخترعين، فنحن ننظر بأهمية قصوى إلى براءات الاختراع كونها تعكس حجم التطور في الابتكار والاقتصاد الرقمي في الدول، مشيراً إلى أن الوزارة تقوم بدعم المخترعين والمبتكرين من خلال العديد من المبادرات التي أطلقتها وتم الإعلان عنها سابقاً، سواء على صعيد الدعم اللوجستي أو المادي وغيرها، وتقدم لهم المساعدة المطلوبة لتسجيل براءات اختراعهم.

تغير أنماط الاستهلاك يفرض واقعاً جديداً على الأمن الغذائي العالمي

■ دبي - البيان

ركز المشاركون في «مجلس مستقبل الأمن الغذائي والزراعة» الذي عقد ضمن أعمال الدورة الثانية لاجتماعات مجالس المستقبل العالمية على آثار تغيرات أنماط الاستهلاك والسلوك الغذائي للأفراد على مستقبل الأمن الغذائي العالمي.

واستعرض أعضاء المجلس اتجاهات القطاع الزراعي والصناعات الغذائية إلى جانب حزمة من القضايا بما فيها الاستدامة التي تشمل المناخ والماء والأراضي وإدارة الغابات والأنماط الغذائية المستدامة؛ إلى جانب الصحة ونقص التغذية والبدانة؛ ودور صغار المزارعين والنساء والشباب؛ وكفاءة العمليات التجارية والأسواق وقضية فقدان الأغذية والنفايات؛ والتحول الذي تفرضه الثورة الصناعية الرابعة.

وتأتي أهمية «مجلس مستقبل الأمن الغذائي والزراعة» في ظل احتدام المنافسة في الصناعات الغذائية والزراعية والجهود المبذولة لمواكبة متطلبات الأمن الغذائي والزراعي عالمياً؛ ومع النمو السكاني الكبير وتوسع الطبقة الوسطى عالمياً ما يرفع مستويات الطلب العالمي على الغذاء.

وفي محاولة لاستشراف الأنماط الاستهلاكية بحلول العام 2030، أشار أعضاء «مجلس مستقبل الأمن الغذائي والزراعة» إلى أن توجهات الطلب على المواد الغذائية تتغير بشكل متواصل حيث يتجه المزيد من المستهلكين نحو أنماط غذائية صحية، بالتزامن مع تراجع نسبة استهلاك المأكولات غير الصحية، كما ستواصل المحاصيل الاستهلاكية وفي مقدمتها الذرة والقمح والسكر والزيت الاستحواذ على النسبة الكبرى من النظام الغذائي العالمي وستتم معالجتها بطرق أفضل، وستركز الدول على ضمان الوصول إلى أنماط غذائية مقبولة ثقافياً وميسورة الكلفة للفقراء؛ كما سيتجه العالم نحو واقع متوازن بين «العالم العضوي» وعالم «الزراعة التقليدية».

وأكد المجلس أنه في ظل تزايد توقعات نمو الطلب على الغذاء، تزداد الحاجة إلى سياسات جديدة من شأنها الحد من ازدياد الطلب للوصول إلى «تغذية مستدامة»، ولفت إلى وجود حالة من عدم اليقين حول تطور الطلب العالمي على الغذاء وتطور الإنتاج.

وجاء اجتماع «مجلس مستقبل الأمن الغذائي والزراعة» ضمن فعاليات الدورة الثانية من مجالس المستقبل العالمية أكبر منصة متخصصة في استشراف المستقبل من نوعها في العالم، والتي عقدت فعالياتها في دبي يومي 11 و12 نوفمبر 2017 بحضور أكثر من 700 عالم مستقبل ومستشرف ومتخصص من 75 دولة بحثوا في 35 مجلساً عدداً من الملفات في قطاعات حيوية مستقبلية.

■ المشاركون في مجلس مستقبل الأمن الغذائي والزراعة | من المصدر

بحث تحديد تسعيرة عالمية للانبعاثات الكربونية

■ مجلس مستقبل الطاقة متفائل بتغيرات إيجابية في القطاع | من المصدر

■ دبي - البيان

ناقش «مجلس مستقبل الطاقة» في أعماله ضمن مجالس المستقبل العالمية التي نظمتها حكومة دولة الإمارات بالشراكة مع المنتدى الاقتصادي العالمي «دافوس»، التوجهات الناشئة التي تدعو للتفاؤل بتغيرات إيجابية في قطاع الطاقة بحلول عام 2030، والتي تشمل تحديد تسعيرة عالمية للانبعاثات الكربونية.

وتطرق المجلس إلى الحلول المناسبة لتحديات المستقبل، بالتركيز على الاستثمار في الطاقة البديلة، لافتين إلى تضاعف حجم الاستثمار في مجال الطاقة المتجددة أكثر من أربعة أضعاف مع تراجع الاستثمار في استخراج الفحم، حيث من المتوقع أن تتخطى قيمة الاستثمارات العالمية في مجال الطاقة المتجددة 1,2 تريليون دولار بحلول عام 2030.

وأكد المجلس الذي ضم في عضويته مجموعة من الخبراء والمتخصصين في مجال الطاقة، أهمية تحديد المخاطر والفرص، وتحليل المتغيرات التي تحمل أكبر الإمكانات لإحداث تغيير جذري وتقديم توصيات واضحة للإجراءات الواجب اتخاذها. وبحث المجلس سبل تطوير قطاع الطاقة من خلال جوانب التطوير الممكنة والتحديات والفرص المرتبطة بهذا القطاع، وأكد أهمية تعزيز الوعي بتحولات الطاقة.